وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

النفط يستقر وسط آمال تخفيف العقوبات الأميركية على فنزويلا

الرياض

استقرت أسعار النفط أمس الثلاثاء بعد أن تراجعت أكثر من دولار يوم الاثنين وسط آمال بأن الولايات المتحدة ستخفف العقوبات على فنزويلا المنتجة ومع تكثيف واشنطن جهودها لمنع تصعيد الحرب بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 16 سنتا إلى 89.81 دولارا للبرميل، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي سنتا إلى 86.65 دولارا للبرميل.

وقالت مصادر متعددة: إن الحكومة والمعارضة الفنزويلية من المقرر أن تستأنفا المحادثات المتوقفة منذ فترة طويلة، يوم الثلاثاء، والتي قال الرئيس نيكولاس مادورو إنها ستستفيد من انتخابات 2024 المقبلة، وهي خطوة قد تؤدي إلى تخفيف واشنطن العقوبات.

ومنذ عام 2019، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على صادرات النفط من فنزويلا، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، لمعاقبة حكومة مادورو بعد انتخابات عام 2018 التي اعتبرتها واشنطن صورية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

وارتفع خاما النفط القياسيان الأسبوع الماضي بفعل مخاوف من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط، مع صعود خام برنت 7.5 بالمئة في أعلى مكسب أسبوعي منذ فبراير. وسيقوم الرئيس الأميركي جو بايدن بزيارة بالغة الأهمية إلى إسرائيل يوم الأربعاء في الوقت الذي تستعد فيه البلاد لتصعيد هجومها ضد مقاتلي حماس الذي أثار أزمة إنسانية في غزة وأثار مخاوف من صراع أوسع مع إيران. وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، في مذكرة للعملاء، يوم الثلاثاء: «المخاطر لا تزال قائمة، حيث حذر وزير الخارجية الإيراني من أن التوسع المحتمل للحرب على جبهات أخرى يقترب من المرحلة الحتمية»، وتسعى إدارة بايدن إلى إيجاد سبل لزيادة تدفق النفط إلى الأسواق العالمية للتخفيف من ارتفاع الأسعار. لكن أي زيادة حقيقية في إنتاج النفط من جانب فنزويلا ستستغرق وقتا بسبب نقص الاستثمارات الأخيرة. وقالت انفيستنق دوت كوم، تواصل أسعار النفط خسائرها وسط حالة من عدم اليقين في الشرق الأوسط وحديث عن اتفاق فنزويلا، وقالت تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، لتواصل خسائرها الأخيرة بعد أن أشارت تقارير إلى أن الولايات المتحدة قد تخفف عقوباتها على صناعة النفط في فنزويلا.

كما أدى عدم وجود تصعيد فوري في الحرب بين إسرائيل وحماس إلى تحفيز الرهانات على أن الصراع لن يمتد إلى منطقة الشرق الأوسط الأوسع، حيث قال مسؤولون أميركيون إن إسرائيل وافقت على تقديم المساعدات لغزة، وقال وزير الخارجية أنتوني بلينكن إنه من المقرر أن يزور الرئيس جو بايدن إسرائيل يوم الأربعاء.

وفي حين أن هذه الخطوة عززت بعض الآمال بشأن تراجع التصعيد في الحرب بين إسرائيل وحماس، إلا أنها أضعفت أيضاً الرهانات بشأن انقطاع إمدادات النفط في الشرق الأوسط - وهي الفكرة التي عززت أسعار النفط منذ بداية الصراع في وقت سابق من شهر أكتوبر.

وأدى هذا، إلى جانب التقارير عن احتمال تخفيف العقوبات عن فنزويلا، إلى خسائر فادحة في أسعار النفط يوم الاثنين، وواصلت الأسعار خسائرها حتى بداية التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء. وذكرت مصادر متعددة أن الحكومة الفنزويلية والمعارضة تخططان لاستئناف المحادثات المتوقفة منذ فترة طويلة يوم الثلاثاء، وهي خطوة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيف واشنطن عقوباتها على البلاد.

وذكرت تقارير أنه من غير المتوقع اتخاذ أي إجراء أميركي إلا بعد التزام الرئيس نيكولاس مادورو بموعد الانتخابات الرئاسية، وكذلك رفع الحظر المفروض على مرشحي المعارضة، وفي حين أنه لم يكن من الواضح متى سيتم تنفيذ مثل هذا السيناريو، فإن أي تخفيف للعقوبات المفروضة على قطاع الطاقة في فنزويلا سيحرر صادرات النفط من البلاد - وهي خطوة يمكن أن تساعد في تخفيف ضيق أسواق النفط الخام العالمية. ومع ذلك، قال المحللون في حين أن البلاد يمكن أن تزيد صادراتها من احتياطياتها النفطية الضخمة، فمن المتوقع أن يظل إنتاج النفط في فنزويلا منخفضًا بسبب سوء البنية التحتية التي تتم صيانتها والإنفاق الرأسمالي الضعيف في هذا القطاع. وكانت الأسواق تراقب أيضًا أي تطورات جديدة في الحرب بين إسرائيل وحماس، على الرغم من أن التجار بدوا مقتنعين بأنها لن تجتذب دولًا أخرى في الشرق الأوسط في الوقت الحالي، لكن الصراع لا يزال من الممكن أن يتصاعد، بينما تستعد إسرائيل لغزو بري واسع النطاق لغزة.

وكانت التوقعات بتصعيد الصراع قد أدت إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد الأسبوع الماضي، حيث راهنت الأسواق على أن مشاركة أي دول أخرى، وخاصة إيران، يمكن أن تؤدي إلى تعطيل إمدادات النفط في المنطقة. ومع ذلك، وفي خطوة يمكن أن تبشر ببعض التهدئة، وافقت إسرائيل والولايات المتحدة على السماح بدخول المساعدات إلى غزة.

في وقت تتقلب أسعار النفط مع تزايد المخاوف بشأن التوترات في الشرق الأوسط، إذ ارتفعت أسعار النفط فوق 91 دولارًا للبرميل يوم الاثنين مع تكثيف الجهود الدبلوماسية لمعالجة الأزمة في الشرق الأوسط، لكنها تراجعت في وقت لاحق من يوم أمس الثلاثاء، حيث انخفضت إلى أقل من 90 دولارًا وسط تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة تقترب من التوصل إلى اتفاق لتخفيف العقوبات على فنزويلا.

وانخفضت الأسعار بعد ظهر يوم الاثنين بعد أن ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن الولايات المتحدة وفنزويلا اتفقتا على اتفاق من شأنه تخفيف القيود المفروضة على صناعة النفط الفنزويلية مقابل إجراء انتخابات رئاسية أكثر حرية في البلاد العام المقبل.

ومع ذلك، يشعر المستثمرون بالقلق من أن الحرب بين إسرائيل وحماس قد تثير صراعا أوسع في المنطقة الغنية بالنفط وتزيد من شح إمدادات النفط العالمية، وارتفع كلا العقدين الآجلين يوم الجمعة، بعد أن حذر الجيش الإسرائيلي أكثر من مليون شخص من مغادرة شمال غزة، مما أثار مخاوف بشأن هجوم بري محتمل من قبل إسرائيل ردا على الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس.

وقال مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان إنه على الرغم من عدم وجود معلومات استخباراتية جديدة تشير إلى تغير مستوى التهديد من إيران، إلا أن «هناك خطر تصعيد هذا الصراع». ويتوقع محللو بنك أيه ان زد، أن تصل أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل على المدى القصير بسبب تزايد خطر التصعيد الإقليمي. وكتبوا في مذكرة بحثية، أن إسرائيل وقطاع غزة لا يعتبران موردين مهمين للنفط، لكن المخاطر على أسواق النفط سترتفع إذا «اتساع نطاق الصراع»، وأضافوا: «إذا تدخلت [إيران]، فقد يكون ما يصل إلى 20 مليون برميل يوميًا من النفط معرضًا لخطر التعطيل بشكل مباشر ومن خلال عرقلة الخدمات اللوجستية». وقال ستيفن إينيس، الشريك الإداري في شركة اس بي أي لإدارة الأصول، إن «مخاطر الشرق الأوسط» تهيمن على مشهد أسعار الأصول العالمية. وقال: «إن الصراع المستمر يمكن أن يؤثر بشكل أكبر على إمدادات النفط العالمية بمرور الوقت وتشكيل مخاطر سلبية على إنتاج النفط الإيراني، مما يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في أسعار النفط». وفي أسواق العملات، ضعف الشيكل يوم الاثنين، ليصل إلى أقل من 4 للدولار الأميركي للمرة الأولى منذ عام 2015. وهوت العملة الإسرائيلية بما يقرب من 4 % في الأيام العشرة الماضية. وقال البنك المركزي الإسرائيلي الأسبوع الماضي إنه يعتزم بيع ما يصل إلى 30 مليار دولار من النقد الأجنبي لتحقيق الاستقرار في الشيكل بعد أن انخفض بشكل حاد في أعقاب هجمات حماس. في غضون ذلك، أغلقت الأسهم الأميركية على ارتفاع يوم الاثنين، حيث بدا أن المستثمرين يتجاهلون المخاوف من تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وأغلق مؤشر داو جونز مرتفعا 314 نقطة أو 0.9 %. وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 1.1 %، وارتفع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 1.2 %. وتسائل محللو اويل برايس حول ما إذ ستكبح الولايات المتحدة صادرات الخام الإيراني، وقالوا كانت هناك دعوات للرئيس الأميركي جو بايدن لتضييق الخناق على صادرات النفط والغاز المربحة من إيران - التي يُعتقد على نطاق واسع أنها لعبت دورًا رئيسا في هجمات 7 أكتوبر التي شنتها حركة حماس السياسية والعسكرية الفلسطينية على إسرائيل. بل إن البعض، مثل السيناتور الجمهوري الكبير ليندسي جراهام، اقترح أن تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بتدمير البنية التحتية النفطية الإيرانية بالكامل. وشدد على أنه «بدون النفط، ليس لديهم المال، وبدون المال، يفقد الإرهاب أكبر متبرع له». وكان ارتفاع أسعار النفط والغاز منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في العام الماضي سبباً بالفعل في ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة اللازمة لمكافحتها في الولايات المتحدة والعديد من حلفائها الأساسيين.

ومن شأن فقدان أي إمدادات كبيرة أخرى من أي منهما أن يؤدي إلى تفاقم هذا الوضع الاقتصادي والسياسي الخطير بالفعل، وإيران مصدر رئيس لكليهما، والسؤال الرئيس الآن بالنسبة لسوق النفط والغاز هو هل ستفرض الولايات المتحدة المزيد من القيود على مثل هذه الإمدادات، وإذا فعلت ذلك، فماذا سيحدث لأسعار النفط والغاز؟

وكما أبرز موقع اويل برايس دوت كوم، منذ أوائل شهر يوليو، فإن الجهود المتوقفة منذ فترة طويلة للتفاوض وتنفيذ نسخة توافقية جديدة من خطة العمل الشاملة المشتركة للاتفاق النووي، قد وصلت إلى مراحلها النهائية للتوصل إلى اتفاق المعلن عنها بداية شهر نوفمبر.

ومن المفارقات، أنه بالنظر إلى هجمات 7 أكتوبر والأحداث الجارية، كان الهدف الأساسي للاتفاق الجديد من الجانب الأميركي هو ضمان عدم قيام إسرائيل بشن هجمات من جانب واحد على المنشآت النووية الإيرانية التي لا تزال موجودة والمزدحمة للغاية.

وتعتقد واشنطن أن مثل هذه الهجمات ستؤدي إلى رد فعل هائل من إيران والذي قد يؤدي بدوره إلى صراع أوسع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، وكذلك إيران. ورأت الولايات المتحدة أن إحدى نتائج ذلك قد تكون ارتفاعًا هائلاً في أسعار النفط والغاز، كما حدث في أزمة النفط عام 1973، التي شهدت ارتفاع سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي بنحو 267 %، من نحو 3 دولارات للبرميل إلى نحو 11 دولارًا للبرميل. وإن الهدف الملموس لخطة العمل الشاملة المشتركة الجديدة التي يتم تنفيذها بنجاح هو دخول إمدادات أكبر من النفط والغاز من إيران إلى الأسواق العالمية في الأشهر التالية، وبالتالي خفض الأسعار. وهذا من شأنه أن يقلل بعد ذلك من التأثيرات المعيقة للاقتصاد الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة على اقتصادات الولايات المتحدة وحلفائها. وكجزء من هذه المفاوضات نحو النسخة الجديدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، كانت الولايات المتحدة تتخذ نهجًا أكثر مرونة في تطبيق العقوبات الحالية على تدفقات النفط والغاز الإيرانية، وتعهدت أيضًا بإلغاء تجميد 6 مليارات دولار أميركي مستحقة لإيران من النفط المباع إلى جنوب كوريا مقابل إطلاق سراح خمسة سجناء أميركيين محتجزين في إيران.

كما إن عملية رفع التجميد عن مبلغ الـ 6 مليارات دولار أميركي والاتفاقية النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة الجديدة معلقة إلى أجل غير مسمى بعد هجمات 7 أكتوبر. ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أن تدفقات النفط والغاز من إيران لم تتأثر، حيث لم تلوم الولايات المتحدة ايران على هجمات حماس على إسرائيل. وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بشكل لا لبس فيه: "عندما يتعلق الأمر بهذا الهجوم المحدد [7 أكتوبر الذي شنته حماس على إسرائيل]، في هذه اللحظة، ليس لدينا دليل مباشر على تورط إيران في الهجوم، سواء في التخطيط له أو في تنفيذه.» ونتيجة لذلك، وباستثناء الارتفاع المفاجئ في البداية بسبب أنباء الهجمات، فإن أسعار النفط والغاز لم تفعل الكثير لتسجيل احتمالات الفوضى في الشرق الأوسط التي لا تزال قائمة نتيجة لذلك.

وصرح مصدر رفيع المستوى في مجال أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي لموقع اويل برايس، بأن «الولايات المتحدة لا تزال تعتبر عناصر العصا والجزرة في خطة العمل الشاملة المشتركة الجديدة عناصر مهمة يجب لعبها في التحركات الرامية إلى تهدئة هذا الصراع الحالي [بين حماس وإسرائيل]».

ومع ذلك، حتى لو كان هناك تصعيد آخر يدفع الولايات المتحدة إلى السعي بشكل أكثر صرامة لفرض عقوبات على تدفقات النفط والغاز الإيرانية، فمن المرجح أن يكون ذلك غير ناجح مثل جميع المحاولات السابقة من الناحية العملية.

وكانت هناك أسباب أخرى وراء عدم ظهور الواردات الإيرانية من الصين (وبلدان أخرى) أيضاً، وكانت إحدى الأساليب الرئيسة هي إعادة إيران المعتادة لتدفقات النفط (المحظورة) إلى تدفقات من العراق (غير الخاضع للعقوبات)، والذي تتمتع فيه بسيطرة اقتصادية وسياسية هائلة. ومما يساعد في إعادة التسمية هذه حقيقة أن العديد من حقول النفط الرئيسة في إيران هي جزء من خزانات كبيرة تتقاسمها مع جارتها. وتشمل الأساليب الأخرى المجربة والموثوقة التي تستخدمها إيران لتجنب العقوبات إيقاف تشغيل «نظام التعرف الآلي» على السفن التي تحمل نفطها، وعمليات النقل من سفينة إلى أخرى إلى الناقلات من البلدان المتعاطفة". لذلك، حتى لو كانت هناك إرادة سياسية في الجناح الغربي من البيت الأبيض لمحاولة وقف تدفقات النفط والغاز الإيرانية، فمن الناحية العملية، لن يحدث ذلك فرقًا كبيرًا في مدى وصوله إلى أسواق النفط والغاز العالمية.

«الجفالي» للسيارات تزود «المفتاح» للتأجير بسيارات Mercedes-Benz EQS الكهربائية

الرياض

أعلنت شركة الجفالي وكلاء سيارات مرسيدس-بنز في المملكة عن اتفاقية نوعية مع شركة المفتاح لتأجير السيارات تتضمن تزويد أسطول شركة المفتاح بمجموعة من سيارات Mercedes-Benz EQS 450 الكهربائية، بالإضافة لسيارات مرسيدس-بنز من فئات مختلفة، حيث تأتي هذه الاتفاقية في الوقت الذي تشهد المملكة دعماً من القيادة الرشيدة للاعتماد على المركبات الصديقة للبيئة التي تعمل بالطاقة النظيفة وفقاً لرؤية 2030 التي تولي اهتماماً كبيراً بشؤون البيئة.

واحتضن المركز الرئيسي لشركة الجفالي للسيارات في مدينة جدة مراسم التوقيع التي تمت بين الرئيس التنفيذي للشركة السيد جنكيز خان ونائب الرئيس التنفيذي لشركة المفتاح لتأجير السيارات السيد صالح الجروي، وبحضور عدد من المديرين التنفيذيين من كلا الجانبين.

وبهذه المناسبة أكد الرئيس التنفيذي لشركة الجفالي للسيارات السيد جنكيز خان بأن هذه الاتفاقية تعكس حرص شركة المفتاح لتأجير السيارات على تنوع الخيارات المتاحة أمام عملائها خصوصاً من السيارات الكهربائية التي تعد سيارات المستقبل لأسباب ومزايا متنوعة، وتابع قائلاً: يتحول العالم بشكل متسارع نحو الاعتماد على السيارات الكهربائية، والمملكة أخذت هذا الأمر بجدية كبيرة وقامت بقفزات هائلة في هذا المضمار عبر إعلانها عن الاعتماد على هذا النوع من المركبات بشكل كامل في المدن الجديدة مثل ذا لاين ومشاريع البحر الأحمر وغيره، حيث توافق توجّهات رؤية المملكة 2030 مع إستراتيجية مرسيدس-بنز في التحوّل التدريجي لإنتاج سيارات صديقة للبيئة لتكون مستقبل سياراتها.

وعلق السيد صالح الجروي نائب الرئيس التنفيذي لشركة المفتاح لتأجير السيارات على هذه الشراكة قائلاً: «تشهد صناعة السيارات تغيرات مختلفة، حيث تتبنى العديد من الشركات المصنعة نهجاً جديداً بالتوجه نحو صناعة السيارات الكهربائية فقط في إنتاجها. انطلاقاً من هذه المتغيرات، حرصت شركة المفتاح لتأجير السيارات، وذلك استناداً على أنها واحدة من الشركات الرائدة والقيادية في السوق، على أن تكون رائدة وسبّاقة في إدخال السيارات الكهربائية في صناعة التأجير وأسطولها على حد سواء، مما يمكن الشركة أيضًا من المساهمة في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 بما يخص القطاع اللوجستي والحفاظ على البيئة.

مؤتمر «سوق الكربون الطوعي الإقليمية» .. اتفاق على قائمة إجراءات قبل «كوب 28» الاقتصادية

تستضيف شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية، مؤتمر أسواق الكربون في دول الجنوب العالمي للاتفاق على قائمة بالإجراءات التي يتعين اتخاذها قبل انعقاد مؤتمر الأطراف النسخة الـ 28 «COP28».

وتعد الشركة من أبرز الشركات الرائدة عالميا في أسواق الكربون الطوعي، وتابعة لصندوق الاستثمارات العامة ومجموعة تداول السعودية، ونظمت المزاد الأكبر على الإطلاق في العالم لتداول أرصدة الكربون في يونيو 2023.

وأعلنت «سوق الكربون الطوعي الإقليمية» استضافة مؤتمر «أسواق الكربون في دول الجنوب العالمي - نسخة الرياض» ضمن مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار» لاستعراض أبرز تحديات تعزيز أسواق الكربون الطوعية على الصعيد العالمي لتخفيف الانبعاثات الكربونية، وستعقد «شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية» المؤتمر بالتعاون مع شركة «إس آند بي جلوبال كومموديتي إنسايتس».

وسيتضمن جدول أعمال المؤتمر متحدثين من الاقتصادات الناشئة من جميع أنحاء العالم، إضافة إلى مجموعة من المؤسسات المالية العالمية، التي تهدف إلى تعزيز تداول أرصدة الكربون، وستتم مناقشة مساهمة أسواق الكربون في تحفيز العمل المناخي، وسيادة أرصدة الكربون في دول الجنوب العالمي، وتسليط الضوء على آراء مجتمعات السكان المحليين في أسواق الكربون، والآليات التنظيمية المعنية بالتخفيف من حدة المخاطر، ودعم توسيع نطاق أسواق الكربون العالمية، ودور التمويل الإسلامي في تطوير أسواق الكربون العالمية، والنتائج التي ترغب دول الجنوب العالمي في تحقيقها من خلال مؤتمر الأطراف COP28. وقالت رانيا نشار، رئيس مجلس إدارة شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية»: «يعد تداول أرصدة الكربون إحدى الأدوات الرئيسة لمساعدة العالم في معالجة آثار تغير المناخ، وتحقيقا لهذا السعى، أسسنا شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية» في قلب السعودية، وكان لهذه الخطوة تأثير إيجابي على هذه السوق عالميا، حيث نجحنا في تنظيم المزاد الأكبر على الإطلاق في العالم لتداول أرصدة الكربون الطوعية في وقت سابق من هذا العام بدعم من صندوق الاستثمارات العامة ومجموعة تداول السعودية، ويفرض علينا هذا النجاح القيام بدور حاسم في تطوير هذه السوق على الصعيد العالمي.

وأضافت «سيسهم هذا المؤتمر المنتظر انعقاده في الرياض، في جميع دول الجنوب العالمي معا للتوصل إلى اتفاق مشترك بشأن الأهداف المراد تحقيقها خلال مؤتمر الأطراف COP28، ونحن اليوم بحاجة إلى اتباع نهج موحد للمساعدة على تطوير هذه السوق سريعة النمو بما يمكنه من دعم التوجه العالمي نحو مستقبل محايد مناخيا».

تقلبات في أسعار النفط مع اقتراب الولايات المتحدة من اتفاق بشأن صادرات فنزويلا الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام بين الانخفاض والارتفاع وسط اقتراب الولايات المتحدة من اتفاق بشأن صادرات النفط الخام من فنزويلا.

وتقترب فنزويلا من التوصل إلى اتفاق يقضي بتخفيف الولايات المتحدة العقوبات على صناعتها النفطية مقابل إجراء انتخابات رئاسية أكثر حرية العام المقبل، ما قد يضيف إمدادات إلى سوق ضيقة.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن سوق الخام العالمية تأثرت بالأزمة في الشرق الأوسط وسط مخاوف من أن يؤدي التصعيد إلى تعريض صادرات الخام للخطر.

وأشار المحللون إلى تخفيض مصافي التكرير المستقلة في الصين وارداتها من المواد الخام في سبتمبر، حيث انخفضت حصص واردات الخام ومن غير المرجح أن تنتعش واردات المواد الخام في الأشهر المقبلة.

ونقلوا عن تقارير دولية تأكيدها أن الولايات المتحدة تحاول زيادة نفوذها في سوق النفط العالمية عبر رفع الإنتاج من الخام وصادراته.

وفي هذا الإطار، ذكر سيفين شيميل، مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، أن النفط الخام أصبح سلعة ذات أهمية متزايدة في السوق خاصة بعد الحرب الروسية - الأوكرانية والحظر والعقوبات المفروضة على الخام الروسي في الغرب.

وأشار إلى نمو إمدادات النفط الخام الأمريكي في النصف الأول من هذا العام، ويتوقع أن تسجل إنتاجا قياسيا في عامي 2023 و2024، ومن المرجح أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي 12.92 مليون برميل يوميا هذا العام و13.12 مليون برميل يوميا في العام المقبل، وهي مستويات قياسية جديدة، وذلك بحسب إدارة معلومات الطاقة.

من جانبه، قال روبين نوبل، مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن صادرات النفط الأمريكية سجلت قفزة كانت أكثر وضوحا في العامين الماضيين وسط حظر مفروض على إمدادات النفط الخام الروسي.

وأكد الحاجة إلى الاستمرار في تنمية استثمارات الطاقة، مبينا أن الاستثمارات العالمية السنوية في شبكات الطاقة تحتاج إلى مضاعفة قيمتها إلى أكثر من 600 مليار دولار سنويا بحلول 2030 إذا أراد العالم تحقيق الأهداف الوطنية للمناخ والطاقة.

من ناحيته، ذكر ماركوس كروج، كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن تدفقات النفط والغاز من إيران لم تتأثر في الوقت الحالي حتى لو طرأ تصعيد آخر مع الولايات المتحدة فالعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ما زالت قائمة.

فيما قالت مواهي كواسي، العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية، إن المخاطر الصعودية المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط قوية، ولكن ذلك لا يعني استبعاد هبوط الأسعار من آن إلى آخر، مشيرة إلى النهج السياسي للإدارة الأمريكية هو الحد من احتمالات انقطاع إمدادات النفط.

وذكرت أن الحرب في أوكرانيا لم تدفع السياسيين في الغرب إلى استهداف تعطيل تدفقات النفط الروسية حتى في ذروة الصراع الروسي الأوكراني، لذا فمن غير المتوقع أن تكون صادرات النفط الإيرانية مقيدة أيضا.

وأشارت إلى أن استجابة الأسعار لتصاعد أعمال العنف في الشرق الأوسط جاءت متواضعة حتى الآن، كما أن احتمال الانخفاض الشديد في الأسعار أصبح محدودا للغاية.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس بعد انخفاضه بأكثر من دولار يوم الإثنين. وبحسب «رويترز»، زادت العقود الآجلة لخام برنت 0.74 دولار إلى 90.39 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.69 دولار إلى 87.35 دولار. وارتفع الخامان القياسيان الأسبوع الماضي بفعل مخاوف من اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط، مع صعود خام برنت 7.5 في المائة في أعلى مكاسب أسبوعية منذ فبراير.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق لدى أواندا، «أسعار النفط تتأرجح مع ترقب تجار الطاقة ما إذا كانت الجهود الدبلوماسية الأمريكية ستنجح في منع تفاقم الصراع بين إسرائيل وحماس وتحويله إلى حرب أوسع في المنطقة».

وأضاف «توقعات الطلب على النفط الخام حصلت أيضا على دفعة بسيطة بعد أن أظهرت الجولة الأخيرة من البيانات الاقتصادية الأمريكية قوة بيانات أسعار المستهلكين وزيادة الإنتاج الصناعي».

وتسعى الإدارة الأمريكية إلى إيجاد سبل لزيادة تدفق النفط إلى الأسواق العالمية للحد من ارتفاع الأسعار. لكن أي زيادة حقيقية في إنتاج النفط من جانب فنزويلا ستستغرق وقتا بسبب نقص الاستثمارات في الآونة الأخيرة.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق ثاني ارتفاع عقب انخفاضات سابقة، وأن السلة كسبت ثلاثة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 90.01 دولار للبرميل.

محاولات أوروبية لكسر جمود إصلاح سوق الكهرباء وحل لخلاف دعم الطاقة النووية الاقتصادية

عقد وزراء طاقة دول الاتحاد الأوروبي أمس اجتماعا في لوكسمبورج في محاولة لكسر جمود إصلاح سوق الكهرباء الأوروبية الناجم عن خلافات الدول الأعضاء بشأن دعم الطاقة النووية.

وتحذر برلين من أن أي بند في القانون الجديد يسمح بدعم أسعار الطاقة النووية يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تشويه المنافسة في الاتحاد الأوروبي لمصلحة الدول التي تنتج كميات كبيرة من الكهرباء من الطاقة النووية مثل فرنسا.

ويعكس الخلاف انقسام دول الاتحاد الأوروبي إلى دول تعتمد على الطاقة النووية لكي تقلل الاعتماد على الطاقة المستوردة، وتقلل إصدار الانبعاثات الكربونية الضارة بالمناخ، في حين ترفض دول أخرى الطاقة النووية من الأساس.

ويستهدف الإصلاح المقرر تحسين حماية المستهلكين في الاتحاد الأوروبي من التقلبات القوية في أسعار الكهرباء، كما حدث في العام الماضي عندما ارتفعت الأسعار بشدة مؤقتا في أعقاب تراجع صادرات الغاز الروسي لأوروبا بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا.

وتتركز جهود إصلاح سوق الكهرباء الأوروبية على العقود طويلة الأجل بين الحكومات وشركات إنتاج الكهرباء التي ستدعمها الدولة في حال تراجع سعر الكهرباء في السوق عن السعر المتفق عليه.

ويستهدف هذا الجهد تشجيع إنتاج الكهرباء النظيفة من خلال ضمان عائدات الاستثمارات، بحسب «الألمانية».

وأصبح عنصر الوقت عامل ضغط إضافي على دول الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى موقف مشترك يسمح لها بالدخول في مفاوضات مع البرلمان الأوروبي حول تفاصيل الإصلاحات التي يجب أن تتحول إلى قانون يوافق عليه البرلمان حتى تدخل حيز التنفيذ.

ويجب الاتفاق على الإصلاحات خلال الشهور القليلة المقبلة وإلا سيتم تأجيلها إلى ما بعد انتخابات البرلمان الأوروبي المقبلة في العام المقبل. يشار إلى أن أزمة الطاقة الناجمة عن انقطاع تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا، في العام الماضي، دفعت المفوضية الأوروبية لإعادة تقييم قواعد سوق الكهرباء الأوروبية، بعد الارتفاع القياسي في أسعار الطاقة واضطرابات سلاسل التوريد.

رئيس «أرامكو»: الطلب العالمي على النفط في 2023 سيصل إلى 103 ملايين برميل يوميا

الاقتصادية

قال المهندس أمين الناصر الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية»، إن الطلب العالمي على النفط في النصف الثاني من 2023، سيصل إلى 103 ملايين برميل يوميا، مبينا أن سوق النفط متوازنة ومعقولة.

وأضاف خلال مشاركته في مؤتمر معلومات الطاقة في لندن «نحن بحاجة إلى مواصلة الاستثمار في النفط والغاز لتلبية الطلب، حيث إذا لم يتم الاستثمار في النفط والغاز فستخسر الأسواق ما بين 5 إلى 7 ملايين برميل يوميا من النفط سنويا».

وحول زيادة الإنتاج قال أمين الناصر بحسب رويترز، «خطة رفع الطاقة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميا بحلول 2027، تسير على الطريق الصحيح»، مضيفا «إذا أردنا زيادة إنتاج النفط، فسنكون قادرين على القيام بذلك في غضون أسبوعين».

واختتم الرئيس التنفيذي لأرامكو السعودية كلمته بالقول «ينبغي أن يكون التركيز في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ كوب 28 على الحد من انبعاثات الطاقة التقليدية».

صنع في السعودية.. سيارات كهربائية صديقة للبيئة

عكاظ

من إنجازات العهد الزاهر وعلاماته البارزة التي تسطر في سفر التاريخ، ما أُعلن أخيراً عن إطلاق أول مصنع للسيارات في المملكة العربية السعودية والبدء بإنتاج 5,000 سيارة كهربائية. وجاءت الخطوة اللافتة غير المسبوقة وفقاً للإستراتيجية الوطنية للصناعة في المملكة وصولاً لاقتصاد جاذب للاستثمار يسهم في تحقيق التنوع، وتنمية الناتج المحلي والصادرات غير النفطية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتملك السعودية بفضل خططها الإستراتيجية وتوجيهات القيادة كل المكّنات للوصول إلى الهدف؛ مواهب شابة طموحة، وموقع جغرافي متميز، وموارد طبيعية غنية، وشركات صناعية وطنية رائدة.

ويُعد القطاع الصناعي أحد مرتكزات رؤية السعودية 2030، ويحظى باهتمام كبير من القيادة الرشيدة، إذ أُطلق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وأُنشئت وزارة مستقلة للاهتمام بالقطاع، وعدد من البرامج والكيانات الأخرى. ويستند القطاع الصناعي في المملكة على أسس صناعية متينة، ونجاحات بنيت على مدى 50 عاماً. كما تحظى المملكة بوجود شركات صناعية وطنية رائدة، أسهمت في وضع الصناعة السعودية في مصاف الصناعات المتقدمة إقليمياً وعالمياً.

وفي إطار رؤيتها وسعيها لتصبح ضمن أكبر 5 دول منتجة ومصدّرة للسيارات الكهربائية في العالم مكّنت السعودية لشركة «لوسيد» إطلاق أول مصنع للسيارات في المملكة قرب مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، استمراراً لجهود المملكة لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط والتزامها بالخطة العالمية لتقليل الانبعاثات الكربونية، الأمر الذي دفعها إلى توطين عدد من الصناعات غير النفطية، على رأسها قطاع صناعة السيارات الكهربائية.

وتُعد منشأة التصنيع المتطورة (AMP-2) ثاني مصنع للمجموعة والأول لها على المستوى الدولي، وسيتم إنتاج سيارات «لوسيد» الكهربائية غير المسبوقة لطرحها في أسواق السعودية وتصديرها إلى الخارج.

ومن المتوقع أن تعمل المنشأة في مرحلتها الأولى على تجميع 5,000 سيارة «لوسيد» سنوياً، وعند اكتمالها مستقبلاً تنتج 155,000 سيارة كهربائية سنوياً.

وطبقاً للمعلومات فإن «لوسيد» ستساهم من خلال منشأتها في تأمين مئات الفرص الوظيفية للسعوديين ودعم نمو سلسلة توريد السيارات في المملكة.

ومن المقرر أن يكون مفتاح الخطة مصنع السيارات الكهربائية «سير» التي تسعى لطرح مركباتها في 2025.

وتلقت منشأة (AMP-2) دعماً كبيراً من وزارة الاستثمار وصندوق التنمية الصناعية السعودي، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وستلعب دوراً جوهرياً في تسريع تحقيق الهدف الإستراتيجي بتنويع اقتصاد المملكة، وتحقيق أهداف وثمرات «السعودية الخضراء»، بأن يكون ما لا يقل عن 30% من السيارات في المملكة كهربائية بحلول 2030.

وبحسب وزير الاستثمار، فإن المملكة ستدشن مصنع «سير» الذي سيعادل حجمه ضعف مصنع «لوسيد»، مضيفاً أن المصنع سينتج سيارات تعمل بالطاقة الكهربائية بنسبة 100%، لإنتاج سيارات كهربائية أكثر تقدماً، تتمكن من السير لمسافة 800 كيلومتر دون شحن، وستصبح السعودية من أكبر الدول المصدرة للسيارات على خلاف ما كان سائداً، إذ كانت المملكة من أكبر الأسواق المستوردة للمركبات.

وأضاف الوزير، أن نجاح شركة «لوسيد» يؤكد نجاح صندوق الاستثمارات، مشيراً إلى أن الأمر لن يقتصر على تجميع وصناعة السيارات وامتلاكها والحصول على الملكية الفكرية، بل إلى تصديرها للخارج، وأن إطلاق المصنع إشارة قوية للعالم أن السعودية هي الدولة الأكثر جاذبية للاستثمار من ناحية التنافسية وما تعطيه للمستثمرين في القطاع الخاص من بيئة جاذبة بها كل المدخلات الضرورية.

ويقع مقر شركة السيارات الكهربائية «سير» على أرض مساحتها مليون متر مربع داخل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

ومن المتوقع أن تساهم «سير» بمبلغ 30 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بحلول 2034، كما ستساهم في جذب الاستثمارات، وتوقع خبراء انخفاض فاتورة واردات السيارات إلى المملكة.

تأثيرات على مصر والأردن وأوروبا بعد توقف إنتاج غاز «تمار» الإسرائيلي

الشرق الأوسط

لفتت أسعار الغاز التي ارتفعت لأعلى مستوى منذ 8 أشهر، إلى المخاوف الشديدة في قطاع الطاقة، جراء توقف حقل «تمار» الإسرائيلي عن إنتاج الغاز، مع احتمالات تأثر دول عربية وأوروبية من تراجع الإمدادات.

وفيما يجري التوسع في بيع إنتاج الغاز لمدد طويلة الأجل، تزيد على 10 سنوات مقبلة، لضمان الإمدادات على المدى الطويل في ظل التغيرات الجيوسياسية إقليمياً وعالمياً، ووسط خطط الحكومات نحو تحول الطاقة وزيادة الاعتماد على الغاز، بوصفه مصدراً منخفض الانبعاثات الكربونية، يأتي توقف بعض الحقول عن الإنتاج ليزيد من الضغوط على قطاع الغاز العالمي.

ينتج حقل «تمار» نحو 10 مليارات متر مكعب من الغاز، يستخدم نحو 85 في المائة منها للسوق المحلية، ويصدّر نحو 15 في المائة المتبقية إلى الأردن بهدف توليد الكهرباء، ومصر بهدف الإسالة والتصدير لأوروبا.

ونتيجة لذلك، شهدت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا ارتفاعاً بأكثر من 40 في المائة، عند 56 يورو (59.2 دولار) لكل ميغاواط/ ساعة، بعد اندلاع حرب إسرائيل- غزة في 7 أكتوبر (تشرين الأول) الجاري، وأخذ المتداولون في اعتبارهم حجم التداعيات التي قد تصيب القارة الأوروبية والأردن ومصر، جراء توقف حقل «تمار» عن الإنتاج.

ورغم ذلك، فقدت الأسعار جزءاً من مكاسبها منذ يومين، لتصل إلى 46.5 يورو (نحو 50 دولاراً) لكل ميغاواط/ ساعة، بسبب مساعي احتواء الصراع في الشرق الأوسط، وتوقعات الأرصاد الجوية في أوروبا بطقس معتدل، وتعافي الإمدادات من النرويج، المصدّر الأكبر في أوروبا للغاز.

ويشهد قطاع النفط والغاز في أوروبا صعوداً متواصلاً منذ بدء تطور النزاع في الشرق الأوسط، وسجّل أعلى مستوياته في 9 سنوات يوم الاثنين الماضي، وقفز نحو 7 في المائة منذ 7 أكتوبر. وربحت أسهم شركات النفط الأوروبية الكبرى: «بي بي»، و«شل» و«توتال إنرجي» ما بين 4.5 في المائة و7 في المائة منذ بدء الحرب.

حقل «تمار» للغاز

يقع حقل «تمار» للغاز على بعد 25 كيلومتراً قبالة مدينة أسدود على ساحل البحر المتوسط جنوب إسرائيل. تمتلك شركة «شيفرون» الأميركية التي تدير الحقل، حصة 25 في المائة، في حين تمتلك شركة «إسرامكو» 28.75 في المائة، وشركة «مبادلة» للطاقة الإماراتية 11 في المائة، و«يونيون إنرجي» 11 في المائة، و«تمار بتروليوم» 16.75 في المائة، و«دور غاز» 4 في المائة، و«إيفرست» 3.5 في المائة. وعلَّقت إسرائيل في التاسع من أكتوبر الإنتاج في حقل غاز «تمار» الذي أنتج 10.25 مليار متر مكعب من الغاز عام 2022، تم استخدام 85 في المائة منها في السوق المحلية، وتصدير نسبة 15 في المائة إلى مصر والأردن.
وقالت شركة «شيفرون» في العاشر من أكتوبر إنها أوقفت تصدير الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط (إي إم جي) بين إسرائيل ومصر، وإنها ستورده من خلال خط بديل يمر بالأردن. ويمتد خط أنابيب غاز شرق المتوسط من مدينة عسقلان بجنوب إسرائيل، على مسافة نحو 10 كيلومترات شمالي غزة، إلى العريش في مصر؛ حيث يتصل هناك بخط أنابيب بري.

ولتعويض الفقد في الإنتاج من حقل «تمار»، تعمل حقول الغاز قبالة سواحل شمال إسرائيل بكامل طاقتها، وفق ما أفادت وكالة «بلومبرغ».

هل يواجه الأردن أزمة طاقة؟

تلقى الأردن أول إمدادات من الغاز الإسرائيلي في يناير (كانون الثاني) من عام 2020، عن طريق شركة «نوبل إنرجي»، الوسيط الأميركي. وبموجب اتفاق شراء وقّعه الأردن في 2016 لشراء الغاز الطبيعي من إسرائيل بداية من عام 2020، يزود كونسرتيوم أميركي- إسرائيلي، الأردن، بالغاز، لمدة 15 عاماً من حقل «لوثيان» الواقع في البحر المتوسط. تنص الاتفاقية على شراء الأردن ما مجموعه 300 ألف مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعي يومياً، أي نحو 80 في المائة من احتياجات الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء في البلاد، بإجمالي 10 مليارات دولار.

وحُدّد سعر الغاز وقتها بتسعيرة ذات شرائح متعددة مرتبطة بسعر برميل خام القياس العالمي، برنت، بحد أدنى للسعر عند 5.56 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، عندما يكون سعر النفط 30 دولاراً للبرميل أو أقل، في حين أن الحد الأقصى تم وضعه عند 11 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عند سعر نفط 320 دولاراً للبرميل أو أعلى.

تستورد الحكومة الأردنية نحو 95 في المائة من احتياجاتها من الطاقة، مع ازدياد الطلب على الكهرباء سنوياً، بمعدلات تدور بين 6-7 في المائة. وتعتمد على الغاز الطبيعي وحده بنحو 80 في المائة لتغطية احتياجاتها من الكهرباء.

ويتحدد مدى إمكانية حدوث أزمة كهرباء في الأردن حسب إطالة أمد حرب إسرائيل- غزة، وتوقف حقل «تمار» عن الإنتاج، وسط مباحثات أردنية- مصرية، وفقاً لمصادر في القطاع تحدثت لـ«الشرق الأوسط» عن إمكان تعويض الغاز الإسرائيلي عن طريق الغاز المصري.

وأوضح المصدر الذي رفض الإفصاح عن هويته، نظراً لأنه غير مخوّل بالتحدث مع وسائل الإعلام، أن «النسبة الأكبر لواردات الأردن من الغاز الإسرائيلي كانت من حقل لوثيان، ونسبة مهمة أيضاً من (حقل) تمار... في حال استمرار الحرب ستتضح كمية الغاز الذي يحتاجه الأردن، والنسبة التي ستقصر إسرائيل في ضخها، مع العلم بأن هناك اتفاقيات بين البلدين، وقد تكلف إسرائيل تعويضات باهظة في حال عدم الالتزام بها».

وكان الكشف عن الغاز في «لوثيان» في 2010 قد ساهم في تحويل إسرائيل إلى مصدر للطاقة.

مصر والغاز الإسرائيلي

بدأت مصر استيراد الغاز من إسرائيل لأول مرة في 2020، في صفقة قيمتها 15 مليار دولار، بين شركة «نوبل إنرجي» -التي استحوذت عليها «شيفرون» في -2020 و«ديليك دريلينغ»، وشركة «دولفينوس» القابضة المصرية.

وبناء على هذه الاتفاقية، وقّعت مصر في يونيو 2022 مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، لزيادة صادرات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي، بهدف إمداد أوروبا بالغاز الإسرائيلي عبر محطات الإسالة المصرية في إدكو ودمياط على البحر المتوسط.

وارتفعت كميات الغاز الطبيعي المستوردة على مدار العام المالي -2021 2022 بنسبة 45.69 في المائة إلى 191 مليار قدم مكعبة، مقابل 131.1 مليار قدم مكعبة في العام المالي -2020 2021.

ووسط مساعي مصر للعودة لتصدير الغاز بداية من شهر أكتوبر الجاري للقارة الأوروبية، بعد توقفها على مدار موسم الصيف الذي يرتفع فيه الطلب محلياً، جاء توقف إنتاج حقل «تمار» ليؤجل خطط القاهرة في استئناف صادراتها من الغاز، وسط ترقب أوروبي.
ومن المتوقع مع هذا التأجيل أن يصاحبه ارتفاع في الأسعار، نظراً لشح الإمدادات في السوق العالمية، وهو ما ستستفيد منه القاهرة على المدى المتوسط، نظراً لدخول موسم الشتاء، والذي يقل فيه الطلب على الغاز محلياً، وترتفع فيه شحنات التصدير. تجدر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة الإسرائيلية كانت قد أعلنت أغسطس (آب) الماضي، أنها سترفع حجم صادراتها من حقل «تمار» إلى مصر، لتصل إلى 3.5 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 11 عاماً، أي بإجمالي يبلغ 38.7 مليار متر مكعب، مع إمكان زيادة هذه الكمية إلى 44 مليار متر مكعب.

أوروبا والغاز الإسرائيلي

رغم أن تدفقات الغاز من مصر تبلغ نحو 1.5 في المائة فقط من واردات غرب أوروبا من الغاز الطبيعي المسال خلال العام الجاري، وفقاً لحسابات «بلومبرغ»، فإن مساعي القارة الأوروبية لتقليل اعتمادها على روسيا مورداً رئيسياً للغاز، يجعل التداعيات ذات تأثير.

وحتى الآن، ما زالت الولايات المتحدة وقطر وروسيا مورداً رئيسياً للغاز في القارة الأوروبية. خفضت روسيا إمداداتها من الغاز إلى أوروبا بنحو الثلثين، وسط تداعيات سياسية بشأن أوكرانيا.

كانت أوروبا تستعد لزيادة وارداتها من الغاز الإسرائيلي عبر مصر، خلال الشتاء المقبل، مع خطط استئناف مصر لصادراتها من الغاز ورفع وارداتها من الغاز الإسرائيلي، إلا أن تداعيات الحرب قضت على هذه الخطط حتى الآن.

وارتفاع أسعار الغاز نتيجة تطور النزاع في الشرق الأوسط، دعمه تراجعت صادرات النرويج خلال سبتمبر (أيلول) الماضي، لأدنى مستوى منذ أكثر من عامين؛ حيث خفضت أعمال الصيانة المقررة وإرجاء بدء الإنتاج دخل تصدير الغاز الطبيعي، وتوقعات باستئناف الإضرابات في منشآت الغاز الطبيعي المسال التابعة لشركة «شيفرون» في أستراليا هذا الأسبوع.

إلى ذلك، أدى ارتفاع المخزونات في دول الاتحاد الأوروبي، إلى تخفيف المخاوف بشأن العرض.

«أرامكو» السعودية تؤكد تطلعها لمزيد من الاستثمار في قطاع الغاز

اقتصاد الشرق

قالت شركة «أرامكو السعودية» إنها تتطلع لمزيد من الاستثمارات في مجال الغاز الطبيعي المسال، تعزيزاً لخططها بأن تصبح لاعباً رئيسياً في سوق الغاز المنقول بحراً.

جاء ذلك على لسان أمين الناصر، الرئيس التنفيذي للشركة، خلال مشاركته اليوم الثلاثاء في أعمال منتدى الطاقة المتجددة في لندن، بحسب وكالة بلومبرغ.

«أرامكو» كانت أبرمت الشهر الماضي أول صفقة لها على الإطلاق في مجال الغاز الطبيعي المسال، عبر شراء حصة بنحو 500 مليون دولار قابلة للزيادة، في شركة «مد أوشن إنرجي» (MidOcean Energy) التي تستحوذ على حصص في 4 مشروعات أسترالية للغاز الطبيعي المسال، حيث أكد عملاق النفط السعودي حينها أنه يسعى إلى اقتناص مزيد من عمليات الاستحواذ في هذا القطاع في ظل توقعاته بطلب متزايد على الوقود.

نقلت بلومبرغ عن الناصر قوله اليوم: «الغاز الطبيعي المسال مهم.. نريد أن نكون لاعباً في هذا المجال، ولذا فإننا نتطلع إلى الاستثمار».

تهدف الشركة إلى زيادة إنتاجها من الغاز بنسبة 50% على الأقل حتى عام 2030 مقارنة بمستويات 2021، بحسب تقرير سابق لبلومبرغ، حيث يُتوقع أن يبدأ إنتاج حقل الجافورة في المملكة العربية السعودية بحلول عام 2025، مع خطة لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي تدريجياً إلى ملياري قدم مكعب قياسي يومياً بحلول 2030.

من المتوقع أيضاً وفق التقرير، أن يساعد إنتاج مزيد من الغاز على استبدال النفط المستخدم في توليد الكهرباء، ما يؤدي إلى وجود فائض أكبر من النفط لتصديره.

وكالة الطاقة: الانبعاثات الصفرية مرهونة بتطوير شبكات الكهرباء

اقتصاد الشرق

ينبغي على العالم مضاعفة الاستثمارات في شبكات الكهرباء بحيث تتجاوز 600 مليار دولار سنوياً، إذا كانت الدول تسعى لتحقيق مستهدفاتها المناخية والحفاظ على أمن الطاقة. هذا المبلغ سيسدد تكاليف إضافة أو تجديد نحو 80 مليون كيلومتر (49.7 مليون ميل) من خطوط نقل وتوزيع الكهرباء بحلول 2040، وفقاً لما جاء بتقرير صدر عن وكالة الطاقة الدولية اليوم الثلاثاء، وتعادل تلك المسافة 100 رحلة من الأرض إلى القمر، ذهاباً وإياباً. كما يحتاج العالم إلى تحقيق زيادة ضخمة في إنتاج الكهرباء، وتوزيعها، وتخزينها، مع تسارع النمو السكاني وزيادة اعتماد الاقتصادات على مصادر الطاقة الأكثر مراعاة للبيئة في تدفئة المنازل، وتشغيل المصانع والسيارات. وقد بات ذلك أيضاً مسألة سياسية متنامية، في ظل سعي الحكومات إلى تخفيف لوائح التخطيط، فيما تعارض بعض المجتمعات المحلية بناء مزيد منها. قال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، إن التقدم الحالي في الطاقة النظيفة «قد يتعرض للخطر إذا لم تتحد الحكومات والشركات لضمان جاهزية شبكات الكهرباء في العالم لاقتصاد الطاقة العالمي الجديد الناشئ بسرعة».

الحاجة إلى تجهيز شبكات الكهرباء

لكن التكلفة لن تكون قليلة، حيث ستتحمل الحكومات والشركات تكاليف الاقتراض المرتفعة لتمويل خطط البنية التحتية الضخمة. تراجعت الاستثمارات السنوية في شبكات الكهرباء في السنوات الماضية، لكن يجب زيادتها لتتجاوز 600 مليار دولار بحلول 2030، بحسب تقرير «تحول شبكات الكهرباء وأمن الطاقة» الصادر عن الوكالة.

بينما خُصص كثير من الاهتمام والتمويل إلى الطاقة النظيفة، لم يتضح ما إذا كانت شبكات التوزيع جاهزة للتعامل مع تلك الأصول الجديدة. ويوجد 3 آلاف غيغاواط على الأقل ستوفرها مشروعات الطاقة المتجددة- ما يعادل 30 ضعفاً للقدرة التوليدية في المملكة المتحدة- والتي تنتظر دورها في الربط بالشبكات، بحسب الوكالة. من جانبها، قالت فيليشيا أمينوف، المحللة لدى «بلومبرغ إن إي إف» إن إنفاق أوروبا على شبكات الكهرباء أعاق استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة، التي تجب مضاعفتها عن المستويات الحالية لتحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول 2050.

ولا يوجد أيضاً ما يضمن قدرة الدول الأكثر فقراً على إجراء الاستثمارات المطلوبة. وطورت الصين شبكة نقل الكهرباء بوتيرة سريعة، وتمثل أكثر من ثلث توسع العالم في العقد الماضي، بحسب التقرير. لكن معدل التوسع في الاقتصادات الناشئة، باستثناء الصين، تراجع بمتوسط 7% سنوياً مقارنة بالسنوات الخمس السابقة.

خطر تأثير الحرب في الشرق الأوسط على أسواق الطاقة العالمية مستمر

اندبندنت

على رغم تراجع أسعار النفط قليلاً من أعلى مستوى وصلت إليه منذ بدأت الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين في السادس أكتوبر (تشرين الأول) الجاري، فإنها تظل تدور حول حاجز 90 دولاراً للبرميل من خام برنت القياسي.

ومع محاولة الولايات المتحدة ودول المنطقة الحد من خطر توسع الحرب أو الاقتحام البري الإسرائيلي لقطاع غزة بدأت الأسواق تخفف من حساب الأخطار على إمدادات الطاقة من المنطقة بالتالي هدأ ارتفاع الأسعار.

إلا أن تبادل التحذيرات والتهديدات هذا الأسبوع أعاد المخاوف من احتمال زيادة الضغط على جانب العرض في سوق النفط بالتالي عودة الأسعار للارتفاع، في الوقت الذي تظل فيه بعض عوامل الضغط على العرض في أسواق الطاقة، خصوصاً بالنسبة إلى الغاز الطبيعي، قائمة ومؤثرة سلبياً على معادلة العرض والطلب في السوق العالمية للطاقة.

استمرار الأخطار

وبحسب تحليل موسع من «غلوبال كومموديتيز إنسايتس» التابعة لمؤسسة التصنيف الائتماني العالمي «ستاندرد أند بورز» فإن أسواق الطاقة عادت لتحسب أخطار توسع الصراع أو زيادة التوتر بين واشنطن وطهران وتأثيره في حرب غزة وعلى المنطقة ككل.

كان الرئيس الأميركي جو بايدن حذر إيران بقوة قبل أيام من أي محاولة من جانب طهران لتوسيع رقعة الصراع، وتزامن ذلك مع زيادة الولايات المتحدة وجودها العسكري في شرق المتوسط، ربما على ما يبدو في إطار ردع أي محاولة إيرانية لتوسيع نطاق الحرب.

وقال بايدن ضمن مقابلة في عطلة نهاية الأسبوع مع برنامج «60 دقيقة» على شبكة «سي بي أس» الأميركية حين سئل عن احتمال توسيع إيران رقعة الحرب موجهاً تحذيراً لطهران، «إياكم، إياكم، إياكم أن تفعلوا».

وفي مقابلة، حذر وزير الخارجية الإيراني حسين عبداللهيان من أنه «إذا لم توقف إسرائيل هجومها الانتقامي على غزة فمن المحتمل أن تفتح جبهات أخرى للحرب».

الغاز الإسرائيلي

بحسب تحليل «غلوبال» فإن تضرر الإمدادات يظل قاصراً على شرق المتوسط حتى الآن، ويتمثل ذلك في تعليق إمدادات الغاز من إسرائيل إلى مصر عبر خط أنابيب «أي أم جي»، مع تحويل الإمدادات عبر خط أنابيب «فجر» عن طرق الأردن بعد إغلاق الإنتاج من حقل تمار البحري للغاز الطبيعي.

ويمر خط أنابيب الغاز «أي أم جي» في البحر من عسقلان إلى العريش موازياً لقطاع غزة وينقل عبره معظم صادرات الغاز الإسرائيلي إلى مصر.

وصل إنتاج إسرائيل من الغاز الطبيعي العام الماضي 2022 إلى أعلى مستوى له عند 21.9 مليار متر مكعب، بحسب بيانات وزارة الطاقة الإسرائيلية، وجاء القدر الأكبر من هذا الإنتاج من حقل ليفياثان الذي أنتج 11.4 مليار متر مكعب، يليه حقل تمار بإنتاج عند 10.2 مليار متر مكعب، ثم حقل كاريش بإنتاج عند 0.3 مليار متر مكعب من الغاز العام الماضي، إضافة إلى زيادة الاستهلاك المحلي من الغاز إلى 12.7 مليار متر مكعب، زادت صادرات الغاز الإسرائيلية إلى مصر والأردن العام الماضي أيضاً بنسبة 29 في المئة لتصل إلى 9.2 مليار متر مكعب.

تتحسب الأسواق أيضاً لاحتمال تأثير توسع رقعة الحرب وهجرة اللاجئين على الممر الملاحي الأساس لنقل الطاقة من المنطقة وهو قناة السويس في مصر، ومع أن ذلك الخطر تباعد كثيراً الآن مع تأجيل اجتياح إسرائيل لقطاع غزة ورفض خروج الفلسطينيين من القطاع إلى سيناء، إلا أن الخطر يظل قائماً مثلما حذرت شركات استشارية وبنوك استثمارية أميركية.

أخطار النفط

ألقت أخطار توسع الصراع بظلالها على قطاع الغاز الطبيعي، وبعض الانخفاض في العرض قائم بالفعل منذ بداية الحرب ويتوقع أن يستمر لفترة، أما بالنسبة إلى النفط فيأتي تخوف الأسواق وحسابات الأخطار لدى المستثمرين بالأساس من أن احتمال توسع الصراع بدفع من جانب إيران يمكن أن يعطل الإمدادات من الخليج بشكل عام.

وسيعني الاحتمال بشكل مبدئي توقف قدر كبير من صادرات إيران النفطية، ويقدر نائب رئيس «غلوبال كوكوديتيز إنسايتس» جيم بريكهارد أن تشديد الولايات المتحدة العقوبات مجدداً على إيران سيمنع تصدير نصف مليون برميل يومياً من النفط الإيراني. أضاف «سيتعرض (الرئيس الأميركي جو) بايدن لضغوط متزايدة لفرض عقوبات ومنع عائدات تصدير النفط الإيرانية».

في الوقت نفسه يحافظ تحالف «أوبك+»، الذي يضم دول منظمة «أوبك» ومنتجين من خارجها، على تخفيضات الإنتاج التي اتفق عليها من قبل. وخلال سبتمبر (أيلول) الماضي ضخت دول التحالف 40.85 مليون برميل يومياً، بحسب ما ذكرت شركة «بلاتس» لمعلومات أسواق الطاقة.

وبالنسبة لمنطقة الصراع المباشرة، تظل إمدادات النفط على حالها حتى الآن، فالمصدر الأكبر لواردات النفط الإسرائيلية هو من أذربيجان وكازاخستان وشمال العراق، وتلك هي الخامات التي تعمل عليها مصافي النفط الإسرائيلية في الأغلب الأعم، فيما تعطلت الواردات من شمال العراق مع توقف ضخ النفط من إقليم كردستان إلى ميناء جيهان التركي عبر خط الأنابيب كركوك جيهان بسبب الخلاف بين تركيا والعراق على التسعير.

الأسعار والبنية التحتية

يتوقع تحليل شركة «غلوبال» أنه في حال توسع الصراع سيضيف ذلك عاملاً آخر إلى تأثير الحرب في أوكرانيا والعقوبات على روسيا وتخفيض الإنتاج من جانب تحالف «أوبك+» يضغط على الأسعار ارتفاعاً.

وأضاف خام برنت القياسي زيادة بمقدار 14.5 دولار للبرميل منذ بداية هذا العام 2023 حتى الآن، ويرجح أن تتجاوز الأسعار حاجز 90 دولاراً للبرميل متجهة نحو 100 دولار للبرميل في حال استمرار الحرب وتوسع الصراع.

وبالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي، تقدر شركة «بلاتس» أسعار العقود الآجلة تسليم ديسمبر (كانون الأول) القادم عند 18.345 دولار للمليون وحدة حرارية. وكانت أسعار الغاز الطبيعي أضافت بالفعل نسبة 40 في المئة في الفترة من مطلع أكتوبر الحالي قبل الحرب إلى منتصف الشهر.

أما بالنسبة إلى البنية التحتية، فليست هناك منشآت طاقة في قطاع غزة نفسه أو عبره لكن إسرائيل أوقفت الإنتاج من حقل تمار في اليوم التالي لبداية العمليات، بحسب ما ذكرت شركة «شيفرون» الأميركية التي تعمل في الحقل.

ومن المتوقع تأثر مشروع خط أنابيب جديد بين إسرائيل ومصر بكلفة 250 مليون دولار، علاوة على أن قطاع التكرير الإسرائيلي يمكن أن يتضرر بشدة في حال توسع الصراع ودخول «حزب الله» اللبناني الحرب، بحسب تحليل شركة «غلوبال». ولدى إسرائيل مصفاتان للتكرير الأكبر منهما في حيفا بمعدل تكرير 197 ألف برميل يومياً والثانية في أسدود بمعدل تكرير 110 آلاف برميل يومياً، والثانية تعمل بالأساس على خام شمال العراق الذي تعطل استيراده عبر ميناء جيهان التركي منذ مارس (آذار) هذا العام 2023.

وتعتمد إسرائيل في منافذ استيراد النفط لمصافي التكرير على ميناء عسقلان، الذي تبلغ سعة استقباله نحو 30 مليون طن متري من النفط الخام سنوياً ولديه سعة تخزين تصل إلى 2.3 مليون متر مكعب، وكذلك ميناء إيلات وسعته التخزينية عند 1.4 مليون متر مكعب.

وترتبط حيفا وأسدود وعسقلان وإيلات بشبكة من خطوط الأنابيب يمكن أن تكون عرضة للخطر في حال استمرار الحرب وتوسع الصراع، وبالفعل تأثرت عمليات النفط في ميناءي عسقلان وأسدود بالعمليات الأخيرة، إلا أن حيفا وإيلات ظلتا تعملان بالقدرات العادية.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية قد تبلغ مستوى جديداً خلال 2023

اندبندنت

تشير التوقعات إلى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناجمة بصورة رئيسة عن حرق الوقود الأحفوري سترتفع بنحو واحد في المئة خلال عام 2023، إذ ستؤدي هذه الزيادة إلى بلوغ هذه الغازات المسببة للاحتباس الحراري مستوى قياسياً جديداً، على ما أعلن علماء أمس الثلاثاء في دراسة أولية.

وتأتي التحذيرات قبل انعقاد قمة المناخ «كوب28-» في الإمارات العربية المتحدة ما بين الـ 30 من نوفمبر (تشرين الثاني) والـ 12 من ديسمبر (كانون الأول) المقبل في دبي.

وأوضحت مديرة الأبحاث في مركز أبحاث المناخ الدولي «سيسيرو» في النرويج غلين بيترز أن «الانبعاثات العالمية كان ينبغي أن تنخفض بنحو خمسة في المئة هذا العام لو أرادت البشرية تحقيق أهدافها المتعلقة بخفض انبعاثات التلوث الكربوني بمقدار النصف تقريباً خلال هذا العقد، وبالتالي الحد من الآثار الكارثية على المناخ».

لكن دراسة بيترز لاحظت أن هذه الانبعاثات لا تزال تزيد، وعوضاً عن ذلك ففي عام 2023 وحده يتوقع أن ترتفع إلى ما بين 0.5 و1.5 في المئة، مستبعدة انخفاضها.

وتظهر هذه الأرقام الأولية مدى صعوبة خفض الانبعاثات بسرعة كافية لتحقيق الهدف الأكثر طموحاً لاتفاق باريس المتمثل في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، بحيث تقتصر على 1.5 درجة مئوية، أي فوق مستوى ما قبل العصر الصناعي الحالي.

ويحذر العلماء من أن ارتفاع درجات الحرارة إلى ما هو أبعد من هذه العتبة يهدد بالتسبب بتحولات خطرة في النظام المناخي، ومن المقرر نشر الأرقام الكاملة للدراسة في ديسمبر المقبل بينما يجتمع زعماء العالم في دولة الإمارات للمشاركة في مفاوضات المناخ المصيرية التي تجريها الأمم المتحدة، والتي يتوقع أن تطغى عليها الخلافات الدولية حول مستقبل الوقود الأحفوري، المصدر الرئيس لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

أفريقيا بحاجة إلى معاملة عادلة

في غضون ذلك قال الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) هيثم الغيص أمس الثلاثاء إنه «تنبغي معاملة أفريقيا معاملة عادلة خلال مواجهة تواجه تحديات المناخ العالمية، مشيراً إلى أن «القارة تسهم في الحصة الأقل في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على مستوى العالم».

وأضاف الغيص خلال كلمة أمام مؤتمر للطاقة في كيب تاون أنه «من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في أفريقيا بنحو 80 في المئة من الآن وحتى عام 2045، وأن القارة بحاجة إلى مزيد من الدعم والتعاون».
وقال خلال تصريحات إنه «في عالم يستهلك فيه مطار هيثرو طاقة أكثر من تلك التي تستهلكها سيراليون، أو لا يحصل فيه ثلثا المدارس الابتدائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الكهرباء، ينبغي عدم استخدام المقياس البيئي نفسه لعقد مقارنة بين مناطق تختلف مراحل التطور بها اختلافاً كبيراً».

وتملك أفريقيا نحو 13 في المئة من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم وسبعة في المئة من احتياطات النفط العالمي، ولكن يوجد بها أدنى معدل لاستهلاك الفرد من الطاقة في العالم.
وقال الغيص إنه «من شأن الاستفادة من الموارد الطبيعية في أفريقيا مثل النفط والغاز أن تساعد في توفير القدرة على تحمل كلف الطاقة وتخفيف فقر الطاقة»، وهو موقف كثيراً ما يكرره منتجو الوقود الأحفوري لزيادة إنتاج النفط في القارة.
وعلى رغم إمكاناتها الهائلة في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين يعيش نحو 600 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء من دون كهرباء، ونحو مليار شخص من دون طاقة نظيفة للطهي.

الاتحاد الأوروبي يتبنى موقفاً مشتركاً

في المقابل، يسعى وزراء البيئة الأوروبيون المجتمعون في لوكسمبورغ أول من أمس الإثنين إلى الاتفاق على موقف مشترك للاتحاد الأوروبي على مشارف مؤتمر الأطراف حول المناخ «كوب28-» في دبي على خلفية خلافات حول أهمية تقنيات احتجاز الكربون في مكافحة الوقود الأحفوري.
ومن المقرر أن يدافع الهولندي فوبكه هويكسترا، الذي تولى ملف المناخ في المفوضية الأوروبية أخيراً، عن الاتفاق المشترك باسم دول الاتحاد الـ 27 خلال قمة «كوب28-» المقبلة.

وتعتزم بروكسل دعم زيادة المعدل العالمي لنشر الطاقات المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030، ومضاعفة كفاءة استخدام الطاقة بحلول الموعد النهائي نفسه تماشياً مع خريطة الطريق التي وضعها رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ.
كما وضع الأوروبيون لأنفسهم في خلاصات تبنوها نهاية مارس (آذار) الماضي هدف دعم التخلص من الوقود الأحفوري غير المرتبط بأجهزة لتجميع أو تخزين الكربون قبل عام 2050 بفترة طويلة، إذ تشكل هذه المسألة أحد المواضيع الرئيسة التي ستناقش في دبي، ويثير صوغ اتفاق أوروبي مناقشات حادة بين الدول الـ 27.
واعتبر هويكسترا لدى وصوله إلى لوكسمبورغ لحضور الاجتماع أن «خفض الانبعاثات صعب جداً بالنسبة إلى قطاعات معينة، ولكن هذه التقنيات جزء من الحل»، مؤكداً أنه «لا مفر من الحاجة إلى خفض الانبعاثات في كل مكان».

شكراً